


Distr.: General
14 December 2020
Arabic
Original: English

## رســـالة مؤرخة 14 كانون الأول/ديســـمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فضـلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وبلجيكا وتونس (بالنيابة عن البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن – جنوب أفريقيا وتونس والنيجر – فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين) والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا وفييت نام (بالنيابة عن إندونيسيا وفييت نام) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في سياق جلسة التداول بالفيديو بشأن منطقة وسط أفريقيا التي عُقدت يوم الأربعاء، 9 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) جيري ماثيوز **ماتجيلا**
رئيس مجلس الأمن






080121 211220 21-17087 (A)



## المرفق الأول

### إحاطة الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

يسرني أن أطلع مجلس الأمن اليوم على الحالة في وسط أفريقيا وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا عن بعد للمرة الثانية في هذا العام بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويبدو أن الجائحة باتت تحت السيطرة بوجه عام في المنطقة دون الإقليمية، حيث لم يبلغ رسميا سوى عن 470 13 حالة نشطة حتى 7 كانون الأول/ديسمبر من بين ما مجموعه 422 88 حالة و 614 1 حالة وفاة منذ بداية الجائحة. غير أن عدد الإصابات في بعض البلدان أخذ في الازدياد مرة أخرى في الأيام الأخيرة، مما أدى إلى تأخير رفع بعض القيود المفروضة لمواجهة تطور الجائحة.

وتشير الاتجاهات السائدة في وسط أفريقيا بوضوح إلى أن التدابير التي فرضتها حكومات المنطقة دون الإقليمية في وقت مبكر لاحتواء الجائحة والحد من انتشارها أثبتت فعاليتها. غير أن هذه الفعالية تأتي بتكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة، حيث أن التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة والتدابير التقييدية المختلفة يزيدان من استنزاف القدرة المحدودة أصلا للدول على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لسكانها. وأود أن أشجع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف على تقديم دعمهم إلى جميع البلدان في المنطقة دون الإقليمية لمساعدتها في مواصلة مكافحة الجائحة والتصدي لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. كما أناشد المؤسسات المالية الدولية أن تواصل تيسير الإفراج عن المساعدة الطارئة لجميع البلدان المتضررة من كوفيد-19 في وسط أفريقيا.

وعلى الرغم من هذا السياق الخاص، الذي أثر على التنفيذ السلس لولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي، تمكنتُ من التعاون مع الشركاء الرئيسيين للأمم المتحدة على المستويين الوطني والدولي في المنطقة دون الإقليمية بشأن العديد من المسائل، بما في ذلك خلال زيارتي الأخيرتين إلى الكاميرون وجمهورية الكونغو. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، عقدتُ اجتماعا لرؤساء هيئات الأمم المتحدة المتواجدة في وسط أفريقيا، اتفقنا خلاله، في جملة أمور، على تعزيز التنسيق في دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي لأثر تغير المناخ ومنع العنف المتصل بالانتخابات ومكافحة خطاب الكراهية.

ويسرني أن أبلغكم بأن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قد بلغت معلما رئيسيا في عملية الإصلاح المؤسسي، حيث أدى أعضاء مفوضيتها الجديدة اليمين في 1 أيلول/سبتمبر، بما في ذلك رئيسها، السفير جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو ونائب رئيسها وخمسة مفوضين. وعقد مؤتمري قمة عاديين لرؤساء الدول والحكومات هو دليل آخر على أن القادة الإقليميين مصممون على تعزيز التكامل الإقليمي ومعالجة قضايا السلام والأمن في وسط أفريقيا. ولذلك، فقد سرني أن أشهد هذا الالتزام خلال مؤتمر القمة العادي الثامن عشر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المعقود في ليبرفيل في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، والذي اعتمد الخطة الاستراتيجية الإرشادية للجماعة الاقتصادية للفترة 2021-2025 وخطة العمل ذات الأولوية لعام 2021، وقرر تعيين وسيط ونشر بعثة مراقبة انتخابية للانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقبل انعقاد مؤتمر القمة، ما فتئ المكتب الإقليمي يتحاور مع المفوضية

الجديدة لتحديد الأولويات المشتركة للسنوات المقبلة، ولا سيما بشأن منع نشوب النزاعات والتكامل الإقليمي وتعزيز التنسيق بين الشركاء الدوليين من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية الإرشادية للفترة 2021-2025.

وبينما بدأت مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعمل تدريجيا بعد إصلاحها، فإن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا لا تزال تشكل منتدى هاما، يتيح لبلدان وسط أفريقيا مناقشة وتقديم توصيات ترمي إلى التصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن الإقليميين. وقد عُقد الاجتماع الوزاري الخمسون للجنة الاستشارية عبر شبكة الإنترنت في 4 كانون الأول/ديسمبر. واستعرضت اللجنة حالة السلام والأمن الإقليميين وناقشت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأجرت نقاشا بشأن أثر مرض فيروس كورونا على السلام والأمن وعلى إجراء عمليات انتخابية بشكل سلمي في وسط أفريقيا. واعتمدت اللجنة إعلانين بشأن المسألتين الأخيرتين، شددت فيهما على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في معالجتهما.

وتعكف عدة بلدان في المنطقة دون الإقليمية على التحضير لإجراء انتخابات، بما في ذلك تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وسان تومي وبرينسيبي والكاميرون. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، أجرت الكاميرون بنجاح أول انتخابات على مستوى المناطق على الإطلاق بهدف إنجاز عملية اللامركزية في البلد، بما في ذلك تنفيذ المركز الخاص لمنطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وفي جمهورية الكونغو، جرت مشاورات سياسية لمناقشة التحضيرات للانتخابات الرئاسية لعام 2021 يومي 25 و 26 تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة أحزاب المعارضة. وفي تشاد، وفي أعقاب توصيات المنتدى الوطني الجامع الثاني، الذي عقدته السلطات خلال الفترة من 29 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر، جرى التصويت على تعديلات الدستور في 3 كانون الأول/ديسمبر. وشملت التعديلات إنشاء منصب نائب الرئيس وإعادة إنشاء مجلس للشيوخ وديوان لمراجعي الحسابات، فضلا عن خفض الحد الأدنى لسن الترشح للانتخابات الرئاسية من 45 إلى 40 سنة.

ومع استمرار التحضيرات للانتخابات في الأشهر المقبلة، أود أن أحث السلطات الوطنية وجميع أصحاب المصلحة السياسيين على تشجيع مواصلة الحوار وتوافق الآراء بشأن شروط تنظيم الانتخابات، باستخدام أطر الحوار السياسي القائمة، كما هو الحال، على سبيل المثال، في تشاد وجمهورية الكونغو، أو من خلال ترتيبات مخصصة. ولكي تكون مبادرات الحوار هذه فعالة، فإنها ينبغي أن تكون شاملة من حيث المشاركة والقضايا قيد النقاش على حد سواء.

وسأواصل بذل المساعي الحميدة للأمين العام، حيثما اقتضى الأمر، لتشجيع إجراء حوار سياسي هادف وشامل للجميع في البلدان التي تستعد لإجراء انتخابات.

ما زال انعدام الأمن في جميع أنحاء وسط أفريقيا يشكل مصدرا للقلق، بما في ذلك حيثما انطوى على بعد عابر للحدود، ولا سيما في حوض بحيرة تشاد وخليج غينيا، وفيما يتعلق بالحالة الداخلية في بعض البلدان.

وخلال زيارتي الأخيرة إلى الكاميرون في تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظت بقلق بالغ استمرار العنف في مناطق الشمال الأقصى والشمال الغربي والجنوب الغربي. وأشجب استهداف العنف الآن في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية للمدنيين، بمن فيهم التلاميذ والمدرسون فضلا عن الزعماء الدينيين. وخلال زيارتي، كررت دعوة الأمين العام إلى جميع الأطراف المعنية بأن تنبذ العنف وتسكت الأسلحة وتوقف

الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، مثل المدارس. وفي هذا الصدد، أود أن أناشد جميع الأطراف الفاعلة أن تظل ملتزمة بالحوار البناء لإنهاء الأزمة في المنطقتين وبناء السلام والتنمية المستدامين. وأحيط علما بالتزام السلطات الوطنية بالمضي قدما في تنفيذ الخطة الرئاسية لتعمير وتنمية المنطقتين، التي ستزداد توطيدا من خلال هذا الحوار ووقف الأعمال العدائية.

ويساورني القلق بوجه خاص لأن جماعة بوكو حرام لا تزال تشكل تهديدا خطيرا في حوض بحيرة تشاد مع تزايد الهجمات وعمليات الاختطاف، في جملة أمور. وواصلت الجماعات الإرهابية تكثيف هجماتها في الكاميرون وتشاد وتحسين طريقة عملها، كما يتضح من الهجوم الذي وقع مؤخرا في ليلة 24-25 تشرين الثاني/نوفمبر، وقُتل فيه أربعة جنود تشاديين وجُرح نحو 16 آخرين بعد أن اصطدم قاربهم وفقا لما ورد في التقارير بجهاز متفجر يدوي الصنع في منطقة نوغوبوة على بحيرة تشاد. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على ضرورة معالجة الأزمة في حوض بحيرة تشاد بطريقة شاملة، بما في ذلك من خلال استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن كوفيد-19، فقد تم الانتهاء من وضع خطة العمل الإقليمية للاستراتيجية، وتعكف الآن الأقاليم الثمانية الأكثر تضررا على وضع خطط عملها الإقليمية. وأود مرة أخرى أن أناشد أعضاء مجلس الأمن والشركاء الآخرين أن يوفروا بسخاء الموارد اللازمة للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية حتى يتسنى لسكان حوض بحيرة تشاد الاستفادة من عوائد السلام، التي ستعزز بدورها قدرتهم على الصمود أمام التطرف والتطرف العنيف.

ويبرر القرب والتشابه بين الحالتين في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل رصدنا وتحليلنا المشتركين وتصدينا المنسق للتحديات هناك. وبشكل ملموس على وجه التحديد، ينبغي أن نقيم الروابط بين استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل والاستراتيجية الإقليمية لحوض بحيرة تشاد بغية تجنب الازدواجية وترشيد استخدام الموارد وضمان أن تعزز الاستراتيجيتان بعضهما بعضا.

وفي خليج غينيا، استمرت الجريمة المنظمة البحرية في الازدياد، ولا سيما الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وإذ أرحب بالتدابير الفردية ومبادرات التعاون الثنائي التي اتخذتها عدة دول في المنطقة للتصدي لانعدام الأمن البحري، أود أن أشدد على أن الاستجابات للتهديدات التي يتعرض لها أمن الدول والأفراد في خليج غينيا لن تكون فعالة إلا إذا تم تنسيقها بين وسط وغرب أفريقيا من خلال الآليات القائمة، مثل مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا ومركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا والمركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا. لقد اتفقت مع زميلي الممثل الخاص للأمين العام محمد بن شمباس، رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، على تكثيف التزامنا بالتعاون والتنسيق الأقاليميين بشأن الأمن البحري في خليج غينيا، الذي يشكل إحدى الأولويات المشتركة الرئيسية لمكتبينا. وقد أوصت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعها الوزاري الخمسين بعقد مؤتمر إقليمي بشأن الأمن البحري في وسط أفريقيا.

ويتواصل الترحال الرعوي والمنازعات بين المزارعين في وسط أفريقيا، كما يتضح من الحوادث الأمنية الأخيرة في المنطقة دون الإقليمية. ففي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت حكومة تشاد بأن 22 شخصا قتلوا وأصيب 34 آخرين في اشتباكات بين المزارعين والرعاة ليلة 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر في مقاطعة مايو - كيبي الشرقية. ووفقا لما ذكرته الحكومة، اعتقل 66 شخصا في أعقاب ذلك الحادث،

بينما فرضت السلطات أيضا حظر التجول في المنطقة. وأكرر نداء الأمين العام إلى الحكومات والمجتمعات المحلية في وسط أفريقيا لمواصلة العمل معا لمواجهة التحديات المشتركة المتمثلة في الترحال الرعوي. وأؤكد من جديد أيضا التزام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بمواصلة تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودولها الأعضاء من أجل اعتماد إطار تنظيمي دون إقليمي بشأن الرعي والترحال الرعوي.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن هذه التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في وسط أفريقيا تؤثر أيضا على مناطق أخرى، ولا سيما غرب أفريقيا والبحيرات الكبرى. وهذا يصدق على حالة عدم الاستقرار في حوض بحيرة تشاد التي ذكرتها. وبالمثل، يوجد جيش الرب للمقاومة حاليا في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، وهما منطقتان تنتمي إليهما عدة بلدان تقع ضمن نطاق مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وتتطلب معالجة هذه التهديدات التنسيق بين جميع المناطق المتضررة وفيما بين المكاتب الإقليمية ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. وفي 23 تشرين الثاني/نوفمبر، اتفقت مع الممثل الخاص للأمين العام شامباس على مجموعة من الأنشطة المشتركة التي سيقوم بها مكتبانا فيما يتعلق بالحالتين في منطقة بحيرة تشاد وخليج غينيا، فضلا عن دعم تنفيذ إعلان لومي الذي اعتمد في مؤتمر القمة المشترك للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن السلام لعام 2018 بشأن الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وسأواصل أيضا إجراء مشاورات منتظمة مع زملائي من مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن المنسقين المقيمين والمكاتب الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، لمعالجة التحديات الأقاليمية. وتهدف جميع جهود التنسيق هذه إلى تحسين فهمنا للتحديات في مناطق مسؤولياتنا ودعم البلدان المتضررة بشكل أفضل في التصدي لها.

# المرفق الثاني

## بيان البعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام فال على عرضه وتقريره الأخير (S/2020/1154). إنهما يبينان بوضوح أن عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في وسط أفريقيا لا يزال مهما جدا. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثير ثلاث نقاط.

لا تزال بلجيكا تشعر بالقلق إزاء الحالة في الكاميرون. وبينما نرحب ببعض أوجه التقدم نحو الحوار واللامركزية في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون، فإن مقاطعة الانتخابات المحلية التي أجريت في 6 كانون الأول/ديسمبر تدعو إلى القلق. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى التحلي بضبط النفس في متابعة الانتخابات الإقليمية. ولا يزال تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار واستمرار هذا الحوار مع جميع الأطراف أمرا أساسيا لبناء السلام والتنمية المستدامين.

وعلاوة على ذلك، تدعو بلجيكا جميع الأطراف إلى تأييد الدعوة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى وقف شامل لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، لا نزال نشعر بالقلق بشكل خاص إزاء الأثر السلبي للنزاع على النساء والأطفال، والتشريد القسري وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالنظر إلى عدد حالات التجنيد والاستخدام، وعمليات القتل والاعتداء على السلامة البدنية، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية في الكاميرون، نرحب بإضافة الأمين العام الكاميرون إلى قائمة البلدان التي تشكل الحالة فيها مثارا للقلق في تقريره المقبل عن الأطفال والنزاع المسلح.

يجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان احتراما كاملا. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق خاص إزاء استمرار تصاعد الهجمات وعمليات اختطاف العاملين في المجال الإنساني ورجال الدين. يجب ضمان حماية موظفي الأمم المتحدة، وكذلك جميع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى ذات الصلة.

وتكمن القيمة المضافة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في نظامه للإنذار المبكر، وتغطيته للقضايا الإقليمية، بما في ذلك تغير المناخ والإرهاب. وفي هذا السياق، نود أن نرحب صراحة بإدماج مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمنظور الأمن المناخي في تحليله للنزاعات. ولذلك، سيكون لاعتماد لائحة على الصعيد دون الإقليمي بشأن الرعي والترحال الرعوي، أهمية قصوى في منع نشوب النزاعات بين المزارعين ورعاة الماشية والحد منها.

ونرحب أيضا بالتقارير العديدة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا عن الإرهاب – سواء في سياق جماعة بوكو حرام أو في سياقات أخرى في وسط أفريقيا. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تكون الدروس المستفادة والممارسات الجيدة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مفيدة أيضا في سياقات أخرى في القارة الأفريقية حيث يعتمل الإرهاب، كما هو الحال في موزامبيق.

وأخيرا، نود أن نركز بإيجاز على الحالة في بوروندي. لقد طوت الانتخابات صفحة. ونحن الآن مستعدون للبدء في كتابة فصل جديد. وفي البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس في الأسبوع الماضي (S/PRST/2020/12)، أحاط المجلس علما بتحسن الحالة الأمنية في بوروندي والأولويات الرئيسية الست

التي عرضـــها الرئيس ندايشـــيمي في خطاب تنصـــيبه في 18 حزيران/يونيه 2020. لقد أحرز تقدم، ولكن لا تزال هناك تحديات. وهي تشـمل، على سـبيل المثال لا الحصـر، عودة اللاجئين، وهي مشـكلة سـبق أن حددها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في آخر تقاريره. غير أن التحديات تشمل أيضـا مواصـلة العمل بشأن الأولوية السادسة من أولويات الرئيس المتصلة بحقوق الإنسان والسلام المستدام والمصالحة. ولا تزال بلجيكا على استعداد للعمل مع شعب وحكومة بوروندي بشأن هذه المسألة الهامة.

## المرفق الثالث

### بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالصينية]

أشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، السيد فال، على إحاطته التي أود أن أتقدم على أساسها، إلى جانب تقرير الأمين العام (S/2020/1154)، بالتعليقات التالية.

أولا، يجب أن نواصل دعم جهود بلدان المنطقة من أجل إعطاء الأولوية لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). منذ تفشي الجائحة، اعتمدت بلدان وسط أفريقيا تدابير صارمة ونفذت استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للاستجابة الإقليمية لكوفيد-19، التي نسقتها بلدان وسط أفريقيا، والتي خففت من حدة الجائحة. ومع ذلك، فإن الجائحة لا تزال تنتشر في جميع أنحاء العالم، ويجب الحفاظ على زخم التعاون الإقليمي.

وينبغي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يدعم البلدان الإقليمية في تعزيز الوقاية والمكافحة بشكل مشترك، وأن يعزز التعاون في مجال تبادل المعلومات، وأساليب الاختبار والعلاج السريري. لقد زودت الصين بلدان المنطقة بشحنات متعددة من إمدادات مكافحة الجائحة، وأرسلت خبراء طبيين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، وسان تومي وبرينسيبي، وأنغولا. ونحن لا نزال ملتزمين بتقديم المزيد من المساعدة في هذا الصدد.

ثانيا، يجب أن نواصل دعم التعافي الاقتصادي والتنمية في بلدان المنطقة التي تضررت بشدة من الجائحة وتواجه بشكل متزايد خطر حدوث انكماش اقتصادي. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة بلدان المنطقة على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتوسيع فرص العمل، وكفالة سلسلة آمنة وسلسة للصناعة والإمداد.

لقد نفذت الصين بنشاط مبادرة تعليق خدمة الديون لمجموعة العشرين وهي البلد الذي أوفى بأكبر مبلغ في هذا الصدد من بين أعضاء مجموعة العشرين. ومن خلال الجهود العملية، ساعدنا الكاميرون والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا وغيرها من بلدان المنطقة في التغلب على الصعوبات. وتأمل الصين أن يحض مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على تسريع إجراءاتها والوفاء بالتزاماتها في أقرب وقت ممكن من أجل تخفيف عبء الديون الواقع على المنطقة بشكل حقيقي.

ثالثا، يجب أن نواصل دعم بلدان المنطقة في صون السلام بشكل مستقل. فالحالة في وسط أفريقيا مستقرة عموما، بفضل الجهود المتضافرة لبلدان المنطقة. غير أن جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة ما زالا نشطين في المنطقة، والقرصنة في خليج غينيا متفشية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لدعم بلدان المنطقة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وعند القيام بذلك، يتحتم احترام سيادة البلدان في المنطقة وملكيتها الوطنية دائما.

ومع إجراء العديد من الانتخابات هذا العام وفي العام المقبل، يمكن لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يقدم، بناء على طلب البلدان المعنية، المساعدة التقنية والمادية اللازمة لانتخاباتها. ومسألة

جنوب غرب وشمال غرب الكاميرون جزء من الشؤون الداخلية للبلد بحكم طبيعة المسألة المطروحة. ونعتقد أن حكومة الكاميرون قادرة على التعامل معها على النحو الصحيح والحفاظ على الاستقرار الوطني.

وتواجه حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى المهمة الشاقة المتمثلة في بناء القدرات الأمنية. وتواصل الصين دعوة مجلس الأمن إلى رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى في وقت مبكر.

رابعا، يجب أن نواصل دعم عملية التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا. لقد عملت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بنشاط لتشجيع إجراء إصلاح مؤسسي، وأنشأت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وأطلقت الهيكل الإقليمي للسلام والأمن، وبذلك فقد اتخذت خطوات قوية نحو التكامل الإقليمي.

وينبغي أن ييسر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا علاقات حسن الجوار وأن يعمق التكامل الاقتصادي في المنطقة، وينبغي إدماج تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية والوطنية. ونأمل أن يعزز مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الاتصال والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وأن يستفيد من مزايا كل منها وأن يحقق التآزر بغية تعزيز الاستقرار والازدهار الإقليميين.

## المرفق الرابع

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر الممثل الخاص فال على إحاطته المفصلة.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، برئاسة غابون، في خطتها للإصلاح المؤسسي وإقامة الهيكل الإقليمي الجديد للسلام والأمن. ونفهم أن هذا الهيكل الجديد سيساعد تلك الهيئة على الإسهام بفعالية أكبر في بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار في وسط أفريقيا.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها بلدان المنطقة دون الإقليمية لتعزيز استجابتها لجائحة مرض فيروس كورونا، ونرحب بموافقة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على استراتيجية الاستجابة الإقليمية لأفريقيا الوسطى. ومع ذلك، يساورنا القلق إزاء الأثر الذي قد يترتب على ذلك فيما يتعلق بتنظيم وتمويل العمليات الانتخابية.

ومع ذلك فقد أُحرز تقدم، مثل تقديم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تشاد الجدول الزمني للانتخابات، الذي تقرر بموجبه إجراء الانتخابات في عام 2021. وفي هذا الصدد، من الضروري إيلاء الاهتمام لمشاركة النساء والشباب في العمليات السياسية، ولا سيما في العمليات الانتخابية الحالية.

ويجب أن تستمر الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بين بلدان المنطقة دون الإقليمية. ونرحب بالتقدم الملموس، مثل الالتزام الذي تم التوصل إليه بين رؤساء أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا في القضاء على الجماعات المسلحة، وتعزيز الآليات القائمة للقضاء على مصادر تمويلها، ومكافحة الشبكات الإجرامية ذات الصلة. كما أننا نعترف بالجهود التي تبذلها بوروندي ورواندا لتطبيع علاقاتهما الثنائية. ونأمل أن تستمر تلك المبادرات الدبلوماسية وأن تعمل على النهوض بالقضايا المعلقة.

ونأسف لأنه لا تزال هناك حالات عنف في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون، حيث يدفع المدنيون ثمناً باهظاً. إن الهجمات المبلغ عنها على العاملين في المجال الإنساني مصدر قلق عميق للجمهورية الدومينيكية. ونكرر دعوتنا إلى حكومة الكاميرون لمضاعفة جهودها للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في تلك المناطق، ونحث أيضاً المبعوث الخاص والمنظمات الإقليمية على مواصلة تكثيف الجهود للتوسط والدخول في حوار مع الأطراف من أجل إرساء الثقة والإرادة السياسية اللازمين لبناء السلام المستدام في جميع أنحاء البلد.

ويجب أن نعرب عن قلقنا إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في بعض أجزاء المنطقة دون الإقليمية بسبب أنشطة الجماعات المسلحة. ومما يثير القلق بشكل خاص الهجمات الفتاكة التي شنتها فصائل بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة في الكاميرون وتشاد، والتي كانت لها عواقب مدمرة على النساء والفتيات اللواتي يتعرضن بشكل غير متناسب لهجمات عنيفة، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى أن تُصغي الجماعات المسلحة إلى دعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي.

ولا تزال الآثار السلبية لتغير المناخ تؤثر سلباً على أمن البشر وسبل عيشهم. وقد شهدت بعض أجزاء المنطقة دون الإقليمية مرة أخرى فيضانات شديدة بسبب الأمطار الغزيرة، مما أدى إلى تدمير سبل

عيش العديد من المجتمعات المحلية. وما زالت الحالة الإنسانية الناتجة عنها في عدة أجزاء من وسط أفريقيا غير مستقرة، ومما لا شك فيه أن آثار جائحة كورونا قد فاقمتها.

وأخيراً، نرحب بالمساعي الحميدة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسيد فال في النهوض بالحلول السلمية القائمة على الحوار وبناء الثقة وجهود المصالحة، التي ينبغي أن تدعمها جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على جميع المستويات.

## المرفق الخامس

## بيان نائب الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، غيرت أوفارت

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص فال على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات التي قدمها اليوم، وأن أعرب كذلك عن تقديري للعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في منطقة وسط أفريقيا كلها.

لا تزال البلدان في جميع أنحاء وسط أفريقيا تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة، تفاقمت بسبب هذه الجائحة. ومع ذلك، فقد كان من المشجع أن نشهد تعاوناً إقليمياً قوياً في مواجهة تلك التحديات. إن الاستراتيجية المعززة حديثاً للاستجابة الإقليمية لمرض فيروس كورونا التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي تطور جديد بالترحيب، شأنها في ذلك شأن المبادرات العديدة المتخذة لتعزيز التعاون عبر الحدود – من جانب أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال. لقد بات تعاون الجوار ضرورياً للتخفيف من آثار الجائحة، وفي ذات الوقت لحماية حقوق الإنسان وتمكين الانتعاش الاقتصادي الشامل والحفاظ على السلام والأمن الإقليميين. إن استمرار الهجمات المسلحة التي تشنها جماعة بوكو حرام أمر يبعث على القلق. وجهود الأمن الإقليمي التي تنطوي على تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون المدني العسكري والامتثال لحقوق الإنسان هي جهود ضرورية لمكافحة تمرد بوكو حرام.

وما زالت الكاميرون تشهد تصاعداً في مستويات العنف واستمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وكانت الهجمات التي تعرضت لها المدارس وتلاميذ المدارس مأساوية بصفة خاصة. وفي المقابل، تجاوز عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية 6 ملايين شخص. وتدين إستونيا بأشد العبارات الهجمات التي تشن على المدنيين، بما فيها الهجمات على العاملين في المجال الإنساني. وعلاوة على ذلك، يجب المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات من أجل تجنب ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب التي لن تؤدي إلا إلى زيادة العنف. وندعو جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس والدخول في حوار من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة. ونرحب ترحيباً حاراً بدور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تمكين الوساطة ودعم الزخم السياسي صوب المصالحة في الكاميرون.

وإذ أنتقل إلى الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أنوه بالجهود المبذولة لكفالة إجراء انتخابات آمنة وفي أوانها. وتشكل أعمال العنف المتصلة بالانتخابات التي ترتكبها عدة جماعات مسلحة خرقاً مباشراً لالتزاماتها بموجب الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يشكل التنفيذ الكامل له السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن الحالة المعقدة والهشة في وسط أفريقيا ما زالت تتأثر سلباً بالآثار المدمرة لتغير المناخ. فلا يمكن إنكار أن تغير المناخ يؤثر وسيظل يؤثر على السلم والأمن الدوليين. وسيستمر هذا التهديد في الازدياد ما لم تتخذ إجراءات مركزة للتصدي له. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمعالجته هذه المسألة في التقرير (S/2020/1154).

## المرفق السادس

## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الممثل الخاص، السيد فرانسوا فال، على إحاطته. إن جهوده تبين القيمة المضافة لنهج إقليمي في فهم ديناميات وسط أفريقيا وتعزيز النهج الوقائي الذي تتبعه الأمم المتحدة في تلك المنطقة. وأود أن أتناول بإيجاز ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في التعاون الإقليمي، أرحب بتنفيذ الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي دخل حيز النفاذ في آب/أغسطس. ويدل إنشاء المفوضية الجديدة على تعميق التعاون داخل المنطقة. وهو يكمل مبادرات التعاون العديدة المتخذة مؤخرا في وسط أفريقيا في مجال الأمن والتعاون عبر الحدود. ويجب أن تستمر هذه الدينامية في خدمة السلام والتنمية.

ثانيا، أوجه انتباه المجلس إلى جوانب هشاشة المنطقة، والتي يجب أن ننتبه إليها. فلا تزال هناك عدة تحديات سياسية وأمنية وإنسانية وتحديات في مجال حقوق الإنسان. وأنا أقصد بشكل خاص الأنشطة الإرهابية الجارية التي تنفذها جماعة بوكو حرام في الكاميرون وتشاد، والتي لا تزال تحصد العديد من الضحايا العسكريين والمدنيين. وعلى الرغم من بعض التحسينات، يجب علينا أيضا أن نظل يقظين إزاء أنشطة الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأن نحافظ على التزامنا بمكافحة القرصنة في خليج غينيا.

وعلى الصعيد الإنساني، لا تزال الاحتياجات كبيرة، كما أن انعدام الأمن الغذائي يتفاقم. ومن الضروري احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان احتراماً كاملاً. ولا تبرر المكافحة البالغة الأهمية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) انتهاكهما. وندين الهجمات التي تُشن على العاملين في المجال الإنساني والطبي. ويجب ألا تمر هذه الأعمال من دون عقاب.

إن دعم الشركاء الدوليين ضروري لمساعدة بلدان وسط أفريقيا في التغلب على الأزمة الإنسانية والصحية. وقد تعهدت فرنسا بتقديم 1,2 بليون يورو لدعم أفريقيا في مكافحة كوفيد-19. وأطلقت مبادرة في إطار مجموعة العشرين ونادي باريس من أجل وقف اختياري لمدفوعات خدمة الديون للبلدان المتضررة من الجائحة. وفي منطقة وسط أفريقيا، تستفيد تشاد وجمهورية الكونغو وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون من هذا التدبير.

ثالثا وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية العمليات الانتخابية الشاملة للجميع. ومع اقتراب المواعيد النهائية للانتخابات في عدة بلدان في المنطقة - في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث ستجرى الانتخابات قبل نهاية الشهر، وفي تشاد وجمهورية الكونغو بعد ذلك - من الضروري أن تجري تلك الانتخابات في أفضل الظروف الممكنة وفي سياق يسمح لجميع أصحاب المصلحة بالمشاركة. والمشاركة الكاملة للنساء في التصويت والترشح أمر بالغ الأهمية، شأنها في ذلك شأن مشاركة الشباب والمشردين واللاجئين.

إن المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة، مثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ضرورية لتعزيز فعالية الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات. وانطلاقا من روح الشراكة المعززة مع المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، ستواصل فرنسا دعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

## المرفق السابع

### بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستيغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نعرب عن امتناننا للسيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته المفصلة. وما فتئت روسيا تدعم نشاط مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بوصفه أداة هامة للدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن المساعي الحميدة للممثل الخاص فال مطلوبة في تلك المنطقة دون الإقليمية.

ومن الواضح أن التحديات التي تواجه بلدان وسط أفريقيا معقدة. وفي هذا العام، أضيفت جائحة فيروس كورونا إلى تلك القائمة. ومن المهم اتخاذ تدابير في الوقت المناسب لاحتواء انتشار العدوى.

ونحن مقتنعون بأن للمنظمات الإقليمية دورا رئيسيا في منع الأزمات وتسوية النزاعات. ونرحب بنجاح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فيما يتعلق بالإصلاح المؤسسي، الذي سيعزز قدرة المنظمة. ونتوقع أن يواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي العمل عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

إن منطقة وسط أفريقيا بالغة الأهمية لمكافحة انتشار الإرهاب في جميع أنحاء القارة. ويساورنا القلق من أن القدرات التدميرية لبوكو حرام لم تتضاءل. وتعاني تشاد والكاميرون من الهجمات الإرهابية. ونحن نولي أهمية خاصة للجهود الإقليمية الرامية إلى وضع نُهج منسقة للتصدي لذلك التهديد. ونعتقد أن من المهم توفير تمويل يمكن التنبؤ به لأنشطة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

ومن جانبنا، نعتزم مواصلة العمل بشتى الأشكال للقضاء على الإرهاب في القارة الأفريقية. ونرصد عن كثب التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد جهود الرئيس تواديرا لتحقيق الاستقرار في البلد. وهذا أمر هام بصفة خاصة في سياق الانتخابات المقبلة. والاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المبرم في 6 شباط/فبراير 2019 يؤتي ثماره ويوفر الأساس لتسوية طويلة الأجل للوضع. وستواصل روسيا مواكبة عملية المصالحة الوطنية عن كثب من خلال تنسيق الجهود مع أولئك الذين يسعون إلى تطبيع الحالة.

ومن بين عوامل عدم الاستقرار الأخرى في المنطقة القرصنة في خليج غينيا. وللأسف، فإن السطو على السفن البحرية الأجنبية لا يزال مستمرا، بما في ذلك أخذ رهائن، بمن فيهم مواطنون روس. ولدى بلدنا خبرة كبيرة في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لذلك التهديد، بما في ذلك في إطار فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ونأمل أن تكون هذه الخبرة مفيدة في حل المشاكل المماثلة في خليج غينيا.

نلاحظ التراجع العام في نشاط جيش الرب للمقاومة. ونحن على ثقة بأن مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي لتفكيك جيش الرب للمقاومة ستؤتي ثمارها.

كما أننا نتابع التطورات في الكاميرون. وجذور مشكلة المقاطعات الناطقة بالإنكليزية هناك ترجع إلى الحقبة الاستعمارية. وللأسف، ليست هذه هي المرة الأولى التي نرى فيها تأثير قرارات اتُخذت سابقا لصالح القوى الاستعمارية السابقة تؤثر على الحالة في دول مستقلة اليوم، يتعين عليها أن تتجاوز على هذه التركات. ولذلك، لا يمكن إيجاد حل للمشاكل المركبة إلا على طاولة المفاوضات. ويجب على جميع الأطراف الكاميرونية أن تتحلى بضبط النفس وأن تنبذ جميع أشكال العنف. وكان إجراء انتخابات في

المناطق في 6 كانون الأول/ديســـمبر خطوة هامة في تنفيذ توصـــيات الحوار الوطني. ونأمل أن يوفر ذلك زخما إيجابيا لتهدئة الحالة.

في الختام، أكرر التأكيد على أن التحديات التي تواجه وســـط أفريقيا مترابطة ترابطا وثيقا وأن دول المنطقة مترابطة. ويمكن أن تؤدي القلاقل وعدم الاســـتقرار في بلد ما إلى تقويض أمن جيرانه. ولذلك، من المهم للغاية فهم الحالة وعدم تجاوز الخط الفاصل بين المنع والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

## المرفق الثامن

## بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

يشـرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن النيجر وجنوب أفريقيا وتونس وسـانت فنسـنت وجزر غرينادين (مجموعة 3+1). ونود توجيه الشكر إلى الأمين العام والإشادة به على تقريره الشامل عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا (S/2020/1154)، وإلى مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على عمله.

ونشارك زملاءنا في الترحيب بالسيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسـط أفريقيا، ونعرب له عن تقديرنا على الإحاطة الهامة والثاقبة التي قدمها بشأن تطور الحالة في منطقة وسط أفريقيا.

نلاحظ باهتمام أن 8 من بلدان وسط أفريقيا الـ 11 تمضي قدما في التحضير للانتخابات، التي تشكل فرصة لسكانها لتوطيد العمليات الديمقراطية في بلدانهم وعاملا هاما من عوامل الاستقرار السياسي والسلام المستدام. وفي السياق نفسه، فإنه مما يشجع مجموعة 3+1 الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتعزيز استجابتها لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتخفيف آثاره والنهوض بعلاقاتها الثنائية.

وفيما يتعلق بالديناميات الدبلوماسية في المنطقة، نلاحظ بارتياح عقد مؤتمر قمة مصغر افتراضي في 7 تشرين الأول/أكتوبر بشأن منطقة البحيرات الكبرى، ضم رؤساء دول أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. كما نشـيد باستعداد بوروندي ورواندا لتطبيع علاقاتهما الثنائية. ونتطلع إلى عقد اجتماعات مماثلة رفيعة المستوى وأنشطة دبلوماسية، يمكن أن تزيد من تعزيز العلاقات الثنائية وأن تمهد الطريق لزيادة الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة ككل.

ولا يزال الأمن هو شاغلنا الرئيسي لأنه من دون الأمن، لا يوجد سلام. وفي حين نشيد بحكومة الكاميرون على المضـي قدما في الحوار وتحقيق اللامركزية في منطقتي الشـمال الغربي والجنوب الغربي، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء اندلاع أعمال عنف في ذلك الجزء من البلد، وندعو جميع الأطراف إلى إنهاء القتال والدخول في مفاوضات سلام وحوار باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لإيجاد حلول لجميع المسائل المعلقة. كما تشجع مجموعة 3+1 جميع الأطراف على التعجيل بتنفيذ نتائج الحوار الوطني الرئيسي.

كما أننا قلقون إزاء الحالة الأمنية المتقلبة في بعض أجزاء المنطقة، والتي تفاقمت بسبب الأنشطة العنيفة للجماعات المسلحة مثل فصائل جماعة بوكو حرام وجماعة جيش الرب للمقاومة. إن أعمال القرصنة وغيرها من الأنشـطة الإجرامية البحرية في خليج غينيا تثير القلق، على الرغم من انخفاض الأنشـطة الإجرامية البحرية خلال الفترة قيد الاستعراض. ويشكل الاتجار بالبشر شاغلا رئيسيا آخر يحتاج إلى معالجة جدية. وفي ذلك الصدد، نقدر جهود المنظمة لحماية المهاجرين الضعفاء وتعزيز مكافحة الاتجار بالبشر.

وقد أدى انعدام الأمن هذا، إلى جانب أثر جائحة كوفيد-19، إلى زيادة الحاجة إلى المسـاعدة الإنسانية. وشهدت المنطقة تحركات كبيرة للاجئين وطالبي اللجوء، فضلا عن عمليات تشريد قسري، مما أدى إلى تفاقم سـوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة. كما تبرز زيادة انتهاكات حقوق الإنسـان والتجاوزات المرتكبة ضـد المدنيين، وكذلك التهديدات الموجهة إلى الطلاب والمدرسـين، إلى جانب ارتفاع معدلات العنف الجنسي والجنساني، الحالة الإنسانية القاتمة بشكل عام في المنطقة.

وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتقديم المعونة إلى المحتاجين. ومع ذلك، نؤكد على أنه يجب السماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بالوصول إلى الأماكن التي تُحرم الآن من إمكانية الوصول إليها. ونود أن نشيد بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على جهودها في المنطقة، والتي ساعدت على تيسير عودة اللاجئين وإعادتهم إلى أوطانهم بالتنسيق الوثيق مع البلدان المتضررة في المنطقة.

وفي هذا الصدد، يسرنا العودة الطوعية لعدد من اللاجئين البورونديين من البلدان المجاورة. ويؤكد ذلك التطور ما يقوله المجلس عن أن الحالة في بوروندي لم تعد تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

أخيرا وليس آخرا، إننا نشعر بالقلق إزاء الآثار الحادة لتغير المناخ وتدهور البيئة على سبل العيش والتوترات الاجتماعية والمجتمعية وجهود التنمية في منطقة وسط أفريقيا.

تحيط مجموعة 3+1 علما بتقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان والاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وقد تأثرت هذه الأمور إلى حد كبير بجائحة كوفيد-19 وأنشطة الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للدول. وبينما نُسلم بالقيود الشديدة التي ينطوي عليها ذلك، فإننا نشجع بلدان المنطقة على زيادة بذل الجهود الرامية إلى التخفيف من أثر جائحة كوفيد-19 وكبح أنشطة القوى الهدّامة. ونقدر مساهمة المؤسسات والمجموعات المالية الإقليمية في التخفيف من حدة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية في بعض بلدان منطقة وسط أفريقيا.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للعمل القيم الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وفريقه المقتدر. ونقدر التزامهم الثابت تجاه المنطقة ونؤيد تماما جهودهم الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا من خلال المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة.

ونؤكد أهمية استمرار التعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وحكومات المنطقة، وكذلك بين المكتب والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة.

إن استمرار التعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل التنفيذ الفعال لإعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، لأمر حاسم لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وكذلك جهودهما المنسقة بشأن الأنشطة المتصلة بالترحال الرعوي من أجل معالجة النزاعات بين المزارعين والرعاة. ونؤكد من جديد أيضا أهمية استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد ومبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة.

ونشجع على زيادة الدعم الدولي لتلك المبادرات. ونشيد أيضا بالتعاون والتنسيق المثمرين بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، واللذين يزيدان من أوجه التآزر بين الأنشطة المكلف بها كل منهما في المنطقة ويسهمان في زيادة تعزيز الاتساق والتنسيق في جميع أنحاء المنطقة.

في الختام، تتفق مجموعة 3+1 مع الأمين العام في ملاحظته بأن جائحة كوفيد-19 تشكل تحديا للاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة دون الإقليمية. ويتطلب هذا السياق الصعب على وجه السرعة بذل جميع البلدان المتضررة للمزيد من الجهود المتضافرة من خلال التضامن الإقليمي، فضلا عن الدعم من جانب المجتمع الدولي وجميع الشركاء على أرض الواقع.

## المرفق التاسع

### بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أود، باسم المملكة المتحدة، أن أعرب عن شكرنا للسيد لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده المتواصلة لدعم وتعزيز السلام والاستقرار والأمن في وسط أفريقيا، لا سيما في ضوء الظروف الصعبة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في المنطقة، ولا سيما إنشاء المفوضية الجديدة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ولكن منطقة وسط أفريقيا، كما قال الممثل الخاص فال، لا تزال تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة، تفاقمت جراء آثار كوفيد-19. وكما هو الحال دائما، يظل من المهم أن تعمل بلدان المنطقة معا، بدعم من الأمم المتحدة، لتعزيز السلام والأمن الإقليميين وحماية المدنيين في النزاعات وتعزيز حقوق الإنسان والقدرة على الصمود، فضلا عن الانتعاش الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، أشيد بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لجهوده الجارية في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة في جميع أنحاء وسط أفريقيا. وأشجع على زيادة التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الإنذار المبكر.

ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة المستمرة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون، على نحو ما وصفه الممثل الخاص فال. ولا يزال الأثر على المدنيين كبيرا. فقد أجبر النزاع في تلك المنطقة حوالي 000 770 شخص على ترك ديارهم وأجبر 000 60 شخص على اللجوء إلى نيجيريا المجاورة. ولا تتجاوز نسبة المدارس المفتوحة حالياً 30 في المائة.

وأدى هذا النزاع، الذي تفاقم بسبب آثار كوفيد-19، إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وفي أيلول/سبتمبر، أعلنت المملكة المتحدة عن تقديم 6 ملايين دولار أخرى لتمويل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الكاميرون. وسيوفر هذا التمويل المساعدة الحيوية، بما في ذلك الغذاء والإمدادات الطبية وتوفير خدمات الصرف الصحي لعشرات الآلاف من الأشخاص المعرضين للخطر. وبذلك، يصل مجموع الدعم الإنساني الذي قدمناه إلى الكاميرون في عام 2020 إلى 18 مليون دولار.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب قوات الأمن والانفصاليين انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وكان قتل سبعة أطفال على أيدي مسلحين مجهولين في كومبا في تشرين الأول/أكتوبر، من بين أعمال العنف العديدة التي أُبلغ عنها ضد المدنيين، أمراً مروعاً بشكل خاص. وما زلنا نؤيد دعوة الأمين العام إلى جميع الجهات الفاعلة بعدم مهاجمة المدنيين، وندعو إلى إنهاء العنف وإلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وتحث المملكة المتحدة جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وما زلنا نحث حكومة الكاميرون على التعاون الكامل مع مفوضية حقوق الإنسان.

وإنني أثني على الخطوات التي اتخذتها حكومة الكاميرون لمعالجة الأزمة والاستجابة للتوصيات التي برزت خلال الحوار في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بما في ذلك إجراء انتخابات إقليمية في 6 كانون

الأول/ديسمبر. لقد كانت هذه الانتخابات خطوة هامة نحو تحقيق اللامركزية. ولا يزال الحوار الشامل للجميع قائماً، وكذلك تحقيق حل عادل وسلمي ودائم للأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي، يلبي المطالب المعقولة للأغلبية المعتدلة. وينبغي أن تظل جميع الأطراف منخرطة بحسن نية في جهود الحوار وبناء السلام، بما في ذلك الجهود التي تقودها سويسرا لتيسير المحادثات بين حكومة الكاميرون والجماعات الانفصالية. وآمل أن يواصل أصدقاء الكاميرون الدوليون والإقليميون وشركاؤها أيضاً دعم الجهود الرامية إلى استعادة السلام والأمن في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية.

كما تدين المملكة المتحدة بشدة الهجمات الإرهابية على المدنيين في أقصى شمال الكاميرون وفي أرجاء منطقة حوض بحيرة تشاد. ونعرب عن تعازينا في الأرواح البريئة التي أزهقت، بمن في ذلك 70 مدنياً قتلوا في ولاية بورنو النيجيرية في 28 تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بجهود فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي لجماعة بوكو حرام وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة. ونحث حكومات بلدان حوض بحيرة تشاد على مضاعفة جهودها، بدعم من الشركاء الدوليين، لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، التي ينبغي أن تشمل بذل جهود لتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم وتحسين الحوكمة والتخفيف من آثار تغير المناخ على الأمن الإقليمي.

وأود أن أنهي بياني ببضع كلمات عن جمهورية أفريقيا الوسطى. ستكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة في 27 كانون الأول/ديسمبر معلماً هاماً في مسيرة جمهورية أفريقيا الوسطى نحو السلام الدائم. ونحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الجهات الفاعلة السياسية في البلد على كفالة أن تكون الانتخابات شاملة للجميع وسلمية وحرة ونزيهة. وقد خصصت المملكة المتحدة 000 640 دولار للجهود الرامية إلى تمويل الانتخابات عن طريق الأمم المتحدة ودعم مشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة. ولكن الانتخابات، بطبيعة الحال، ليست سوى عنصر واحد من عناصر الحكم الديمقراطي. ونأمل أن نرى جهوداً متواصلة من جانب جميع الجهات المعنية في جمهورية أفريقيا الوسطى بهدف تعزيز الشمولية السياسية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتلبية احتياجات السكان، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتياجات الأمنية والإنسانية الأساسية.

## المرفق العاشر

### بيان المنسق السياسي للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، رودني هنتر

أشكر الممثل الخاص فال على إحاطته المفيدة والثاقبة بشأن الحالة الراهنة في وسط أفريقيا. ونقدر تقرير الأمين العام عن الأحداث الأخيرة في المنطقة (S/2020/1154) ونشيد بجهوده وجهود فريقه لتعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل.

ربما كانت الكاميرون من بين جميع البلدان الخاضعة لولاية الممثل الخاص فال، كما ذكر آنفاً، هي البلد الذي يمثل أكبر الشواغل، حيث يحتاج أكثر من 6,2 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية – أي بزيادة 2,3 مليون شخص مقارنة ببداية العام. تواجه الكاميرون أزمات متعددة، بما في ذلك الهجمات الإرهابية في أقصى الشمال، والعنف المستمر في المناطق الناطقة بالإنكليزية، وتأثير تدفقات اللاجئين الكبيرة من جيرانها، وكلها تتفاقم بسبب جائحة فيروس كورونا.

ونشعر بقلق عميق إزاء الزيادة الأخيرة في الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة الانفصالية على المدنيين، بما في ذلك الحرق المتعمد والاختطاف، وإن قتل أطفال المدارس في كومبا في 24 تشرين الأول/أكتوبر، كما أشار زميلي ممثل المملكة المتحدة، أمر بغيض تحديداً.

إن الأحداث الأخيرة في الكاميرون دليل واضح على أن إنهاء العنف يتطلب حلاً سياسياً. ونحث قادة الجماعات الانفصالية والحكومة الكاميرونية على اتخاذ خطوات جريئة لبناء الثقة والتحرك نحو حوار ذي مغزى. ويمكن لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يدعمها في هذا الجهد.

كما أننا نتابع بوروندي عن كثب، بينما يستعد مكتب المبعوث الخاص هناك للإغلاق. ونحث حكومة بوروندي على مواصلة العمل مع الممثل الخاص فال، وكذلك مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وغيره من أجل وضع جدول زمني معقول لإغلاق ذلك المكتب.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تقدر الولايات المتحدة الدور الإقليمي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدعم اتفاق السلام من خلال إشراك جيران جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد بقوة استمرار عمل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مع بلدان المنطقة لدعم استقرار جمهورية أفريقيا الوسطى، خاصة في الوقت الذي يستعد فيه ذلك البلد لإجراء انتخابات وطنية في 27 كانون الأول/ديسمبر.

وتثني الولايات المتحدة على جميع بلدان وسط أفريقيا لجهودها الرامية إلى التخفيف من أثر جائحة مرض فيروس كورونا الذي كان له أثر عميق على المنطقة، كما أشار الممثل الخاص فال اليوم. ومع استمرار البلدان في مواجهة هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل، يكتسي التضامن الإقليمي بالغ الأهمية. ونشيد باعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا استراتيجية الاستجابة الإقليمية لمرض فيروس كورونا في أفريقيا الوسطى، ونشيد بالجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في المنطقة كل من الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ومصرف دول وسط أفريقيا، ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، ونادي باريس.

وأخيراً، نشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ودول المنطقة على العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين المعنيين لوضع استراتيجيات قابلة للتطبيق لتعزيز قدرتها على منع نشوب النزاعات. يشمل ذلك إضافة منظور جنساني والاستفادة من الشراكات مع المجتمع المدني.

وتحقيقاً لتلك الغاية، نشيد بالالتزام المتجدد من جانب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بتفعيل تحالف منظمات المجتمع المدني من أجل السلام ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا سعياً لتحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وستواصل الولايات المتحدة بذل كل ما في وسعها لمساعدة شعوب منطقة وسط أفريقيا على خلق مستقبل قوي وسلمي ومزدهر. ونتطلع إلى العمل مع شركائنا في مجلس الأمن ومع من يعملون في المنطقة لجعل ذلك المستقبل حقيقة واقعة.

## المرفق الحادي عشر

## بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دينه كوي دانغ

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن إندونيسيا وفييت نام، وهما بلدان عضوان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وعضوان حاليان في مجلس الأمن.

في البداية، نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، السيد فرانسوا لونسيني فال على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

تسلم إندونيسيا وفييت نام تماما بالتحديات الهائلة التي تواجه بلدان وسط أفريقيا خلال هذه الفترة التي تخيم عليها آثار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). لا تستثني هذه الجائحة بلا رحمة أحدا، وتضع ضغوطا على جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والاستقرار والتنمية في المنطقة. وفي حين أن الدورات الانتخابية جارية في 8 بلدان من بين 11 بلدا في المنطقة، لا يجب تعبئة الموارد للتصدي لآثار الجائحة فحسب، بل ومن أجل التوصل إلى حل لاستمرار انعدام الأمن والقضايا الإنسانية.

ويعرب بلدانا عن قلقهما البالغ إزاء العنف الذي لا هوادة فيه الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والإرهابيون في أجزاء معينة من المنطقة، ولا سيما في مناطق أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون، والمنطقة المتضررة من بوكو حرام وحوض بحيرة تشاد. وندين بأشد العبارات جميع الهجمات ضد المدنيين الأبرياء والأهداف المدنية. ونحث جميع الأطراف على الإصغاء لنداء وقف إطلاق النار الذي دعا إليه الأمين العام، وذلك لتمهيد الطريق للحوار وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

إن عدم الاستقرار وكوفيد-19 يعمقان بالفعل الأزمة الإنسانية في أجزاء كثيرة من وسط أفريقيا. ومن المحزن للغاية أن نرى، في جملة أمور، الزيادة الحادة في عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في الكاميرون، وتفاقم سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي والأمراض في تشاد، والآثار السلبية للظواهر الجوية القصوى على الناس في الكونغو.

تود إندونيسيا وفييت نام في جلسة اليوم أن تبرزا النقاط التالية.

أولا، نحن نؤمن تماما بأن السبيل الوحيد الناجع لتحقيق السلام المستدام هو معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. وينبغي لمجموعة شاملة من التدابير أن تشمل دعم الجهود الدبلوماسية والسياسية الجارية، وتعزيز جهود المصالحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والإرهابيون، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية، وتوفير فرص التنمية للبلدان، وضمان التنمية العادلة والمستدامة للجميع.

ثانيا، تقدر إندونيسيا وفييت نام، بوصفهما بلدين من رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أهمية تعزيز الصداقة والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التعاون الإقليمي يشكل السبيل لتحقيق الطموح المشترك للاستقرار والتنمية. ولذلك، يسر وفدانا بالغ السرور رؤية الالتزام المستمر لبلدان وسط أفريقيا بتعزيز تعاونها المتبادل. ونرحب على وجه الخصوص على الصعيد الإقليمي، بمبادرات الإصلاح المؤسسي للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ونؤيدها تماما. إن دخول المعاهدة الجديدة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حيز النفاذ، وإنشاء منظومة السلم والأمن الإقليمية الجديدة، سيرسيان الأساس لإحراز المزيد من التقدم الكبير. كما نشيد أيضا بالإجراءات السريعة التي اتخذتها

بلدان المنطقة استجابة ل كوفيد-19، من خلال اعتماد استراتيجية استجابة إقليمية، فضلا عن مساعيها لتعزيز العلاقات الثنائية.

ثالثا، ينبغي أن تقترن جهود بلدان وسط أفريقيا بدعم دولي من أجل تحقيق نتائج أفضل. ويدعو وفدانا إلى تقديم الشركاء الدوليين وكيانات الأمم المتحدة لمساعدة تقنية ومالية مستمرة من أجل مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودولها الأعضاء. وينبغي التركيز بشكل خاص على منع نشوب النزاعات، وكفالة الاستقرار والسلام الدائم، وتعزيز التنمية في المنطقة. كما أن مواجهة آثار كوفيد-19 وتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة ضروريان أيضاً في هذه المرحلة الحرجة.

وفي الختام، نثني على عمل الممثل الخاص ومكتبه في مساعدة بلدان منطقة وسط أفريقيا، ولا سيما في هذه الفترة الصعبة التي تشهد جائحة كوفيد-19، ونؤيده تماما. ونود أيضا أن نشيد بالجهود الرامية إلى صون السلام والأمن في المنطقة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وجميع موظفي الأمم المتحدة في مختلف بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك أكثر من 600 1 فرد من أفراد القوات النظامية من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وستواصل إندونيسيا وفييت نام الدعوة بقوة إلى إحلال السلام والاستقرار والرخاء والتنمية لشعوب وسط أفريقيا.

وبما أن هذا هو البيان المشترك الأخير لعضوي رابطة أمم جنوب شرق آسيا في المجلس هذا العام، فإنني أشكر إندونيسيا على تعاونها الممتاز في العمل مع فييت نام لإبراز روح الرابطة معا.